أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد السعودي للفترة (2001–2019م)

د. جهاد صبحي القطيط*

د. إياس جعفر عبد الرحيم**

ملخص:

الدافع من وراء هذه الدراسة هو تحليل وبيان تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد السعودي (الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري) للفترة (2001–2019م) لما تمثله أسعار النفط من تحدياً كبيراً بسبب اعتماده الشديد عليها، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وبالاستعانة بالأساليب القياسية وأسلوب نموذج الانحدار الخطي لاختبار اثر التقلبات على متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها؛ عدم وجود تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي، وجود تأثير معنوي موجب لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات الحكومية وأنها تفسر حوالي 70% من التغيرات بها، وجود تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري حيث يزيد الفائض مع زيادة أسعار النفط والعكس صحيح وأنها تفسر حوالي 78% من التغيرات به. وأوصى الباحثان بضرورة التنويع الاقتصادي، واستغلال فوائض الإيرادات النفطية في عمل مشروعات استثمارية مستدامة في القطاعات الأخرى، والتحذير من عصر ما بعد النفط.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الإيرادات النفطية، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري.

* أستاذ الاقتصاد المساعد–كلية التجارة–جامعة الأزهر

** أستاذ الاقتصاد المشارك–كلية المجتمع–جامعة شقراء

Abstract:
The aim behind this study is to analyze and explain the impact of global oil price fluctuations on some macroeconomic variables in Saudi economy (GDP, Government budget, Trade balance) form the period (2001 to 2019) because oil prices represent a major challenge due to the dependence of the Saudi economy on Oil revenue as the only resource in that manner. The methodology of this research is descriptive and analytical approach, using econometrics linear regression models so as to test the effect of fluctuations on the variables under study. The study reached a number of results, the most important of which are: there is no significant impact of oil price fluctuations on the gross domestic product (GDP), there is a positive significant impact of oil price fluctuations on government revenues, and they explain about 70% of the changes in it, also there is a significant effect of oil price fluctuations on the trade balance, where the surplus increases with the increase in oil prices and vice versa ,It explains about 78% of the changes in it. The researchers recommended the necessity of economic diversification, and the exploitation of surplus oil revenues in the work of sustainable investment projects in other sectors, and a warning about the post-oil era.
Key words: Oil Prices, Oil Revenues, GDP, Government Budget, Trade Balance

مقدمة:

تشكل تقلبات أسعار النفط العالمية على اقتصاديات الدول مصدر قلق كبير نظراً لأهميتها. وتختلف آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط عن الدول المصدرة للنفط، فقد تحمل آثاراً إيجابية للدول المصدرة وآثاراً سلبية للدول المستوردة في حالة الارتفاع، الأمر الذي يؤثر بالضرورة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. والعكس. ويعتمد الاقتصاد السعودي بدرجة كبيرة في تمويل

عملية التنمية على الإيرادات النفطية؛ فهي تعد المورد الأساسي والمحدد الرئيسي لمسارات عملية التنمية الشاملة والمستدامة، ولذا فإن زيادة أسعار النفط العالمية والطلب عليه يؤديان إلى زيادة الإيرادات النفطية، وقد يحدث العكس نتيجة انخفاض أسعاره والطلب عليه. وبناء على ذلك يتأثر الاقتصاد السعودي بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط العالمية، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يجعلها عرضة للارتفاع والانخفاض، مما يشكل إلى حد كبير مصدراً رئيساً لاضطراباتها واختلالاتها الهيكلية.

مشكلة الدراسة:

لما كان الاقتصاد السعودي يرتبط بشكل شبه كبير بالإيرادات النفطية، فإن معرفة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسة يعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل. وتتضح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الرئيسة للاقتصاد الكلي السعودي للفترة (2001–2019)؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي؟

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للدولة السعودية؟

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الميزان التجاري في السعودي؟

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال الآتي:

في أهمية الموضوع وهو معرفة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد السعودي، كونها تؤثر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتزداد أهميته في أن الاقتصاد السعودي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في توفير الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية، لذلك فإن أي تقلبات تحدث في أسعار النفط سوف تؤثر بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي.

ندرة الدراسات التي تهتم بمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الكلية للاقتصاد السعودي للفترة (2001–2019م).

أن الدراسة تعتبر إضافة نوعية في إثراء المكتبة السعودية بالمعرفة في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية.

أنها سوف تفيد واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة عند إعداد الموازنة العامة للدولة.

تشجع الدراسة الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات القياسية في هذا الجانب.

أهداف الدراسة:

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها فإن الهدف الرئيس يتمثل في تحليل مدى تأثير تقلبات أسعار النفط العالمي على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد السعودي، وذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين المتغير المستقل ممثلاً في أسعار النفط العالمية وبين المتغير التابع ممثلاً في بعض المتغيرات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري) باستخدام الأساليب القياسية الحديثة. ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

تحليل العلاقة بين تطور أسعار النفط العالمية والإيرادات النفطية.

بيان أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

إبراز الأثر الذي يمكن أن تحدثه تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة.

إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية والميزان التجاري.

فرضية الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها فإن الفرضية التي تسعى الدراسة إلى اختبارها هي التأكد من وجود تأثير معنوي للتغيرات في أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد السعودي للفترة (2001–2019م).

الدراسات السابقة:

لقد تناولت بعض الدراسات هذا الموضوع، وتوصلت بعضها إلى نتائج مختلفة، ومنهم من تشابه في نفس النتائج. (دراسة حمزة، 2012م) تناولت تحليل وبيان الآثار التي يمكن أن تخلقها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بالاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي "VAR". وتوصلت الدراسة إلى أن حركة أسعار النفط ديناميكية وغير مستقرة وذلك نتيجة تفاعل وتداخل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها، ويوجد علاقة وثيقة تربط بين تقلبات أسعار النفط وأداء المتغيرات الاقتصادية الكلية في مختلف الاقتصاديات العالمية سواء كانت منتجة ومصدرة لهذه السلعة أو كانت مستوردة لها، وجود تأثيرات قوية وطردية من طرف أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري.

ولقد تناولت دراسة (فريح، العنزي، 2018م) قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990–2015): دراسة تطبيقية، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل طردي حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة الكويت، وأنه يوجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الجاري، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وأسعار النفط الخام، لا يمكن استخدام دوال النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة للتنبؤ بالاعتماد على أسعار النفط الخام لأن جميع هذه الدوال غير مستقرة،

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة توازنيه قصيرة الأجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي وأسعار النفط.

وسعت دراسة (حسين، 2018م) إلى بيان أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2015)، ولقد أظهرت النتائج؛ أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة وعالية نسبياً على القطاع النفطي، مما جعل الاقتصاد معرضاً للصدمات الخارجية الحاصلة من التغيرات في أسعار النفط، وانعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق معدلات نمو سالبة في بعض سنوات الدراسة بعد انهيار أسعار النفط، وتفاقم العجز المتحقق في الموازنة العامة في السنوات الأخيرة من الدراسة متأثراً بالهبوط الحاد في أسعار النفط. ولقد أظهرت الأساليب القياسية درجة عالية من العلاقة بين أسعار النفط الخام والمتغيرات الأخرى، ووجود علاقة موجبة بين أسعار النفط الخام كمتغير مستقل والمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الموازنة العامة)، وعلاقة سالبة مع معدل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار، وأن زيادة أسعار النفط الخام دولاراً وحداً سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (0,525) دينار عراقي.

وتهدف (دراسة حبيب، خفيف، 2019م) إلى اختبار أثر تقلبات سوق النفط الخام العالمية على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد السعودي للمدة (1990–2016) لبيان وجود العلاقة التوازنية على المدى الطويل فيما بينهم وذلك باستخدام الأساليب القياسية المناسبة. حيث أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها، وجود علاقة توازنيه على المدى الطويل بين سوق النفط العالمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، أن متغير الطلب العالمي للنفط أكثر متغير مؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي السعودي، وأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر متغير من متغيرات الاقتصاد

الكلي تأثراً بمتغيرات السوق النفطية في النموذج السعودي، وأن متغير التضخم والبطالة أقل متغيرين تأثراً بمتغيرات السوق النفطية. ويلاحظ من خلال السرد السابق للدراسات السابقة أن العلاقة بين تلك الدراسات والدراسة الحالية أنها تعتمد تقلبات أسعار النفط كمتغير مستقل ودراسة أثره على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي لبيان تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2001–2019م)، وذلك لما يمتاز به ملا المنهجين من قدرة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن مشكلة الدراسة، فضلاً عن الاستعانة ببعض الأساليب القياسية المناسبة التي تساعد في عملية التحليل وبيان أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد السعودي، ويعتمد في ذلك على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". وشملت الدراسة مجموعة متغيرات في صيغة متغيرات تابعة كمتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP – الإيرادات الحكومية G_REV – المنصرفات الحكومية G_EXPNS – الميزان التجاري TRADE_B. بينما سيكون متغير أسعار النفط OIL_P كمتغير مستقل. وسيتم إجراء اختبارات جذور الوحدة على متغيرات الدراسة وكذلك وضع كل متغير من متغيرات الدراسة كمتغير تابع في معادلة الانحدار الخطي لاختبار مدى تأثر كل متغير بالتقلبات في أسعار النفط العالمية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

1- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على معرفة الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصادي السعودي (الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري) خلال الفترة (2001-2019م).

2- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة حول الاقتصاد السعودي للفترة (2001-2019م) كون هذه الفترة شهدت تقلبات شديدة في أسعار النفط في الأسواق العالمية

تنظيم الدراسة:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة المنشودة، واختبار مدى صحة فرضيتها تم بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري، وقد قسمة هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: تطور متوسط أسعار برميل النفط العالمية للفترة (2001-2019).

المحور الثاني: آثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي للفترة (2001-2019م).

المحور الثالث: آثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة السعودية للفترة (2001-2019م):

المحور الرابع: آثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الاقتصاد السعودي للفترة (2001-2019م).

المحور لخامس: عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي.

وقد أورد الباحث في نهاية الدراسة النتائج والتوصيات وأهم المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

المحور الأول: تطور متوسط أسعار برميل النفط العالمية للفترة (2001–2019):

يعتمد تحديد أسعار النفط العالمية بقدر كبير على قوى العرض والطلب، ولذا تتعرض للتقلبات وعدم الاستقرار من فترة إلى أخرى، وتتأثر أيضاُ أسعار النفط بالمتغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية وغيرها. وتنعكس هذه التقلبات في أسعار النفط بشكل مباشر على الإيرادات النفطية–سلباً وإيجاباً–والتي تؤثر بدورها على المتغيرات الرئيسة في الاقتصاد السعودي؛ وتكون هذه المتغيرات ضحية أي هبوط في أسعار النفط والعكس، نتيجة للتغير في هيكل العرض والطلب العالمي.

جدول رقم (1) تطور أسعار برميل النفط العربي الخفيف والإيرادات النفطية وأسعار الصرف للفترة (2001–2019م)

السنة (1)	أسعار النفط (ريال سعودي) (2)	متوسط أسعار الصرف الحقيقية للريال (3)	الإيرادات النفطية الفعلية (مليون ريال) (4)	السنة (5)	أسعار النفط (ريال سعودي) (6)	متوسط أسعار الصرف الحقيقية للريال (7)	الإيرادات النفطية الفعلية (مليون ريال) (8)
2001	86.48	111.8	183915	2011	404.25	102.3	670265
2002	91.20	107.3	166100	2012	413.33	99.61	1034360
2003	103.84	96.6	23100	2013	399.49	102.35	1144818
2004	129.49	84.4	33000	2014	364.43	105.35	913347
2005	188.06	82.3	504540	2015	186.94	118.49	446432
2006	228.94	80.8	604470	2016	153.60	116.5	333698
2007	257.78	78.5	562186	2017	197.21	108.2	435899
2008	355.39	80.3	983369	2018	264.71	113.4	607400
2009	230.18	105.7	434420	2019	243.60	113.2	594424
2010	291.56	104.8	670235				

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحوظة: متوسط أسعار الصرف الحقيقية للريال للسنوات 2001، 2002، 2003 هو (1995م= 100)، والسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009 هو (2000م= 100)، والسنوات 2010، 2011 هو (2005م = 100)، وباقي السنوات هو (2010م= 100).

يوضح الجدول رقم 1 حدوث انتعاش طفيف في أسعار النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 1997م وترتب عليها انخفاض أسعار النفط والطلب عليه، للفترة (2001–2003م)، حيث ارتفعت من 86.48 ريال عام 2001م إلى 91.58 ريال عام 2002م، حتى وصل إلى 103.84 ريال. ولقد أثر الارتفاع الطفيف في أسعار النفط على قيمة الإيرادات النفطية فزادت زيادة طفيفة مقارنة بنهاية الألفية الثانية فوصلت إلى 23100 مليون ريال عام 2003م مقابل 183915 مليون ريال عام 2001م.ويعود هذا الارتفاع الطفيف إلى الحرب والأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة أحداث 11 سبتمبر 2001م، وقرار منظمة أوبك في 14 نوفمبر بخفض الإنتاج ابتداءً من يناير 2002م (فاروق،2002: 59–61).

ومن بيانات الجدول رقم 1 نلاحظ حدوث تطور كبير في أسعار النفط للفترة (2004–2008م) فقد ارتفعت إلى 355.39 ريال عام 2008م مقابل 129.49 ريال عام 2004م، وصاحب هذا الارتفاع ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية إلى 983369 مليون ريال عام 2008م مقابل 33000 مليون ريال عام 2004م، والسبب في ذلك زيادة الطلب العالمي المدعم بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة طلب اقتصاديات الدول الناشئة. وتشير بيانات الجدول رقم 1 إلى حدوث انخفاض في أسعار النفط بم يقارب الثلث عام 2009م فقد وصل إلى 230.18 ريال مقابل 355.39 ريال عام 2008م، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية بما قارب النصف فقد وصلت إلى 434420 مليون ريال عام 2009م مقابل 983369

مليون ريال عام 200م. وذلك نتيجة حدوث أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر 2008 بالولايات المتحدة العالمية التي انتقل تأثيرها إلى اقتصاديات دول العالم، أو ما يسمى بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويبين الجدول رقم 1 ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً حاداً في الفترة (2010–2013م) حتى وصلت إلى 399.49 ريال عام 2013م مقابل 291.56 ريال عام 2010م، وأدى هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة قيمة الإيرادات النفطية حتى وصلت إلى 1144818 مليون ريال عام 2013م مقابل 670235 مليون ريال عام 2010م. وترجع الزيادة السريعة في أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى زيادة الطلب العالمي على النفط، التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، تقلبات أسعار الدولار مقابل العملات الرئيسة (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية أبريل 2015: 15).

ولقد حدث انخفاضاً حاداً في أسعار النفط خلال الفترة 2014–2016م ففيها واجه الاقتصاد العالمي واحداً من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط الذي وصل إلى أدنى مستوياته، فقد وصل إلى 153.6 ريال عام 2016م، مقابل 364.43 ريال عام 2014م، والذي كان له أثراً كبيراً على انخفاض قيمة الإيرادات النفطية إلى 607400 مليون ريال عام 2016م مقابل 913347 مليون ريال عام 2014م. ففي خلال تلك الفترة حدث ركود في الاقتصاد العالمي، وزيادة في الفائض النفطي العالمي؛ بسبب زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، والتحول في سياسة منظمة الأوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها في السوق (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام 2015: 36)، بالإضافة إلى بعض الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط وروسيا. ويتضح أيضاً من الجدول رقم 1 حدوث انتعاش في أسعار النفط ولكن بشكل بطيء ثم انخفاض في الفترة (2017–2019م) فارتفعت أسعار النفط إلى

264.71 ريال عام 2018م مقابل 197.21 ريال عام 2017م، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية إلى 607400 مليون ريال عام 2018م مقابل 435899 مليون ريال عام 2017م. بسبب حدوث ارتفاع طفيف في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة الطلب عليه. ولكن أسعار النفط انخفضت في عام 2019م إلى 243.6 ريال مقابل 264.71 ريال عام 2018م، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية إلى 594421 مليون ريال مقابل 607400 مليون ريال عام 2018م.

مما سبق يتضح أن حدوث تقلبات في أسعار النفط العالمية يؤثر على قيمة الإيرادات النفطية في الاقتصاد السعودي، ويوجد بينهما ارتباط قوي ووثيق، وبما أن الاقتصاد السعودي يعتمد على الإيرادات النفطية في مصروفاته العامة بشكل كبير، فأي تقلبات في أسعار النفط العالمي تؤثر على المتغيرات الرئيسة الكلية للاقتصاد السعودي، وهو ما سيتم تبيانه على بعض هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المحور الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي للفترة (2001–2018م):

للإيرادات النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد السعودي، إذ تعد الأساس الذي تعتمد عليه؛ سواء من حيث مشاركتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب مرتفعة مقارنة مع القطاعات الأخرى، أو من حيث اعتماد الاقتصاد السعودي على الصادرات النفطية لتوفير المورد اللازمة لتمويل عملية التنمية. ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي في قياس الأداء الكلي للاقتصاد، وهو أكثر المقاييس شمولاً لقياس جميع مخرجات دولة ما من السلع والخدمات النهائية. وهو عبارة عن القيمة النقدية لمجموع الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات وصافي

الصادرات لما تم إنتاجه في دولة ما في إحدى السنوات (ساموبلسون،2006: 437).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه والإيرادات النفطية للفترة (2001-2019م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي		معدل النمو الاقتصادي ٪		الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	
	بالأسعار الثابتة (مليون ريال)	بالأسعار الجارية (مليون ريال)	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	(مليون ريال)	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2001	1404870	690516	(1.21)	(2.84)	183915	13.0	26.7
2002	1365264	711022	(2.82)	2.97	166100	12.1	23.3
2003	1518748	809279	11.24	13.82	231000	15.2	28.6
2004	1639617	970283	7.96	19.89	330000	20.1	34.0
2005	1731006	1230771	5.57	26.85	504540	29.1	41.0
2006	1779274	1411491	2.79	14.68	604470	34.0	42.9
2007	1812139	1558827	1.85	10.44	562186	31.0	36.0
2008	1925394	1949238	6.25	25.05	983369	51.0	50.4
2009	1885745	1609116	(2.06)	(17.45)	434420	23.0	27.0
2010	1980777	1980777	5.04	23.10	670235	33.9	33.9
2011	2178792	2517146	10.00	27.08	670265	30.8	26.7
2012	2296697	2759906	5.41	9.64	1034360	45.0	37.4
2013	2358690	2799927	2.70	1.45	1144818	48.6	41.0
2014	2444841	2836314	3.65	1.30	913347	37.3	32.2
2015	2545236	2453512	4.11	(13.50)	446432	17.6	17.5
2016	2587758	2418508	1.67	(1.43)	333698	12.9	13.8
2017	2568569	2582198	(0.74)	6.77	435899	17.0	16.9
2018	2631091	2949457	2.43	14.22	607400	23.0	20.6
2019	2639800	2973600	0.33	0.82	594424	22.52	20.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مؤسسة النقد العربي السعودي.

ملحوظة: الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للسنوات 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 (1999م = 100)، وباقي السنوات هو (2010م= 100). العمود رقم (7، 8) من إعداد الباحثان.

يوضح الجدول رقم 2 تأثر قيمة الناتج المحلي الإجمالي–الأسعار الثابتة والجارية– ومعدل نموه الاقتصادي بتذبذب قيمة الإيرادات النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط، فقد بلغت قيمة الإيرادات النفطية في عام 2019م 594424 مليون ريال مقابل 183915 مليون ريال في عام 2001م، وترتب على ذلك تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة (2001–2019م) فقد بلغت قيمته في عام 2019م 2639800 مليون ريال مقابل 1404870 مليون ريال في عام 2001م، وبلغت نسبة مشاركتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م 22.52% مقابل 13.0% في عام 2001م. وأيضاً تطور قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة، فقد بلغت قيمته في عام 2019م 2973600 مليون ريال مقابل 690516 مليون ريال في عام 2001م، وبلغت نسبة مشاركتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م 20.0% مقابل 26.7% في عام 2001م. وخلال هذه الفترة حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابياً في غالبية سنوات الدراسة، ولكن لم تكن على وتيرة واحدة، بل كان متذبذباً بين الزيادة والنقصان، بسبب تقلبات أسعار النفط التي ترتب عليها تذبذب قيمة الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

ويتبين من الجدول رقم 2 أن نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2001–2003) ليست بالكبيرة، وعلى الرغم من ذلك فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت، حيث نمت الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة، لقد زادت قيمة الإيرادات النفطية حتى وصلت إلى 231000 مليون ريال عام 2003م مقابل 183915 مليون ريال عام 2001م، وبالتالي زادت نسبة

مشاركتها في تركيب الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.6% عام 2003م مقابل 26.7% عام 2001م، وأدى ذلك إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى 809279 مليون ريال عام 2003م مقابل (690516) مليون ريال عام 2001م.

وتشير بيانات الجدول رقم 2 إلى أنه خلال الفترة (2004–2008م) ارتفعت نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت إلى 50.4% في عام 2008م مقابل 34.0% في عام 2004م، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط والطلب عليه. ولقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى 1949238 مليون ريال عام 2008م مقابل 970283 مليون ريال عام 2004م. ومن بيانات الجدول رقم 2 يتبين انخفاض نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي إلى 27.0% عام 2009م مقابل 50.4% عام 2009م بسبب تقلبات أسعار النفط السلبية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008م)، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 1609116 مليون ريال عام 2009م مقابل 1949238 مليون ريال عام 2008م.

وفي الفترة (2010–2013م) ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية–تقلبات أسعار النفط إيجابية–في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 41.0% عام 2013م مقابل 33.9% عام 2010م، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 2759906 مليون ريال عام 2013م مقابل 1980777 مليون ريال عام 2010م. ويوضح الجدول رقم 2 أيضاً أنه خلال الفترة (2014–2016م) انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 13.8% في عام 2016م، مقابل 32.2% في عام 2014م، نتيجة انخفاض قيمة الإيرادات النفطية–تقلبات أسعار النفط سلبية–إلى 333698 مليون ريال عام 2016م مقابل

913347 مليون ريال عام 2014م، ففي هذه الفترة انخفضت أسعار النفط بسبب زيادة الفائض النفطي العالمي، وحدوث بعض الأحداث الاقتصادية والسياسية.

ولقد حدث تحسن طفيف في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت للفترة (2017–2019م) فقد ارتفعت إلى 20.6% عام 2018م مقابل 16.9% عام 2017م، نتيجة ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية– تقلبات أسعار النفط إيجابية–إلى 607400 مليون ريال عام 2018م مقابل 435899 مليون ريال عام 2017م، والتي ترتب عليها ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي 2949457 مليون ريال عام 2018م مقابل 2582198 مليون ريال عام 2017م.

ولكن في عام 2019م انخفضت نسبة مساهمتها إلى 20.0%، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية إلى 594424 مليون ريال، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً إلى 2973600 مليون ريال.

يتضح مما سبق شدة التأثير الذي تمثله الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي السعودي بسبب تقلبات أسعار النفط، ويؤكد ذلك على وجود ارتباط قوي ووثيق الصلة بين تطور قيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقلبات أسعار النفط العالمية؛ حيث يتأثر بشكل سلبي في حالة الانخفاض، وفي حالة الارتفاع يتأثر بشكل إيجابي، فارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية والتي تؤدي إلى تعزيز قيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي، بالإضافة إلى أن أهم قنوات التأثير من خلال تقلبات أسعار النفط الإنفاق الحكومي والاستثمار الإجمالي.

المحور الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للدولة السعودية للفترة (2001–2019م):

تعكس الموازنة العامة للدولة دور الدولة وتطوره؛ فهي البرنامج المالي لخطة الدولة لسنة مقبلة (دراز،2004: 16). وتبين الموازنة العامة للدولة المصروفات العامة المخطط لها (الرواتب والأجور، مشتريات الدولة من السلع والخدمات

الخاصة بشؤون الأمن والدفاع والتعليم والصحة، الإعانات والمساعدات، سداد الدين العام وفوائده، ... إلخ)، التي تعتبر وسيلة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل القومي، الاستهلاك القومي، الادخار القومي، الاستثمار القومي، المستوى العام للأسعار، التوازن الاقتصادي العام، .... إلخ). وتبين الإيرادات المتوقعة (الإيرادات من أملاك الدولة، الإيرادات من الضرائب، الإيرادات من الرسوم العامة، الإيرادات من متحصلات الاقتراض، الإيرادات من المنح، .... إلخ) لتمويل المصروفات العامة خلال سنة معينة (ساموبلسون وآخرون، 2006: 654).

جدول رقم (3) أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للدولة السعودية للفترة (2001–2019م)

السنة (1)	الإيرادات العامة الفعلية (مليون ريال) (2)	المصروفات العامة الفعلية (مليون ريال) (3)	فائض/عجز (مليون ريال) (4)	الإيرادات النفطية (مليون ريال) (6)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة الفعلية ٪ (7)
2001	228159	255140	(26981)	183915	80.7
2002	213000	233500	(20500)	166100	78.3
2003	293000	257000	36000	231000	78.9
2004	392291	285200	107091	330000	84.1
2005	564335	346474	217861	504540	89.4
2006	673682	393322	280360	604470	90.2
2007	642800	466248	176552	562186	87.4
2008	1100993	520069	580924	983369	89.3
2009	509805	596434	(86629)	434420	85.2
2010	740872	653886	86986	670235	90.4
2011	741616	653885	87731	670265	90.3
2012	1117792	826700	291092	1034360	92.5
2013	1247398	873305	374093	1144818	92.7
2014	1040141	1140603	(100462)	913347	88.0
2015	612693	1001292	(388599)	446432	73.6
2016	519457	830513	(311056)	333698	64.2
2017	691510	929998	(238488)	435899	63.0

2018	894711	1030416	(135705)	607400	68.8
2019	926846	1059444	(132599)	594424	64.1

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ملحوظة: العمود رقم (7) من إعداد الباحثان.

تبين بيانات الجدول رقم 3 حدوث فائض في الموازنة العامة للدولة السعودية خلال السنوات؛ (2003م، 2004م، 2005م، 2006م، 2007م، 2008م، 2010م، 2011م، 2012م، 2013م)، وحدوث عجز في الموازنة العامة للدولة السعودية خلال السنوات؛ (2001م، 2002م، 2009، 2014م، 2015م، 2016م، 2017م، 2018م،2019م)، ويرجع ذلك إلى تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة. ويلاحظ من الجدول رقم 3 أن الإيرادات النفطية قد حققت نسبة مساهمة في الإيرادات العامة إيجابية في الفترة (2001–2019م)، ولكن لم تكن على وتيرة واحدة، بل كانت متذبذبة بين الزيادة والنقصان، بسبب تقلبات أسعار النفط، وخلال هذه الفترة لم تقل نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة عن 63.0% ولم ترتفع عن 93.0%، أي أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الإيرادات العامة منخفضة.

ويوضح الجدول رقم 3 أن قيمة الإيرادات النفطية خلال الفترة (2001–2003م) اتخذت اتجاهاً تصاعدياً نتيجة الانتعاش الذي حدث في أسعار النفط فارتفعت إلى 231000 مليون ريال عام 2003م مقابل 183915 مليون ريال عام 2001م، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة الإيرادات العامة إلى 293000 مليون ريال عام 2003م مقابل 228159 مليون ريال عام 2001م، وقد انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة انخفاضاً طفيفاً جداً إذا بلغت 78.9% عام 2003م مقابل 80.7% عام 2001م.

ويبين الجدول رقم 3 أن الإيرادات النفطية خلال الفترة (2004–2008م) اتخذت اتجاهاً تصاعدياً قوياً نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية والطلب عليه، حيث زادت قيمتها من 330000 مليون ريال عام 2004م إلى 983369 مليون ريال عام 2008م، وأدى ذلك إلى زيادة قيمة الإيرادات العامة من 392291 مليون ريال عام 2004م إلى 1100993 مليون ريال عام 2008، أي أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية ارتفعت من 84.1% عام 2004م إلى 89.3% عام 2008م، الذي كان له أثر في زيادة قيمة المصروفات العامة من 285200 مليون ريال عام 2004م إلى 520069 مليون ريال عام 2008م، ومع ذلك فإن الموازنة العامة للدولة السعودي حققت فائض طوال هذه الفترة. ولكن في عام 2009 حققت الموازنة العامة للدولة السعودية عجز؛ بسبب انخفاض الإيرادات العامة من 1100993 مليون ريال عام 2008م إلى 509805 مليون ريال عام 2009م، وذلك بسبب انخفاض قيمة الإيرادات النفطية من 983369 مليون ريال عام 2008م إلى 434420 مليون ريال عام 2009م، وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة من 89.3% عام 2008م إلى 85.2% عام 2009م، بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية. ولقد واصلت قيمة الإيرادات النفطية في الارتفاع خلال الفترة (2010–2013م) فقد وصلت إلى 1144818 مليون ريال عام 2013م مقابل 670235 مليون ريال عام 2010م، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة الإيرادات العامة من 740872 عام 2010م إلى 1247398 مليون ريال عام 2013، نتيجة لزيادة نسبة مساهمة الإيرادات العامة فيها من 90.4% عام 2010م إلى 92.7% عام 2013م، وترتب على ذلك زيادة قيمة المصروفات العامة من 653886 مليون ريال عام 2010م إلى 873305 مليون ريال عام 2013م، ويرجع ذلك إلى استمرار تصاعد وتيرة المصروفات العامة على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، وخاصة قطاع التعليم والتدريب والعلوم والتقنية، بالإضافة إلى تعافي

الاقتصاد العالمي على أوضاع سوق النفط (التقرير السنوي، 2012: 21). وقد حققت الموازنة العامة للدولة السعودي خلال هذه الفترة فائض، ويرجع ذلك إلى تقلبات أسعار النفط الإيجابية.

ويتضح من الجدول رقم 3 أن الموازنة العامة للدولة السعودية قد حققت عجزاً خلال الفترة (2014–2016م) على الرغم من انخفاض قيمة المصروفات العامة من 1140603 مليون ريال عام 2014م إلى 830513 مليون ريال عام 2016م، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات العامة من 1040141 مليون ريال عام 2014م إلى 519457 مليون ريال عام 2016م، بسبب انخفاض قيمة الإيرادات النفطية من 913347 مليون ريال عام 2014م إلى 333698 مليون ريال عام 2016م، وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة من 88.0% عام 2014م إلى 64.2% عام 2016م، نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية لإصابة الاقتصاد العالمي بالركود الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة الفائض النفطي. ويلاحظ من الجدول رقم 3 أيضاً حدوث تحسن في قيمة الإيرادات النفطية، وفي نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة خلال الفترة (2017–2019م) بسبب انتعاش أسعار النفط العالمية. فقد ارتفعت قيمة الإيرادات النفطية من 435899 مليون ريال عام 2017م إلى 607400 مليون ريال عام 2018م، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة (68.8% عام 2018م مقابل 63.0% عام 2017م، مما أدى إلى زيادة قيمة الإيرادات العامة من 691510 مليون ريال عام 2017م إلى 894711 مليون ريال عام 2018م، وعلى الرغم من زيادة الإيرادات العامة إلا أن الموازنة العامة للدولة السعودية قد حققت عجزاُ نتيجة زيادة قيمة المصروفات العامة من 929998 مليون ريال عام 2017م إلى 1030416 مليون ريال عام 2018م. ولكن قيمة الإيرادات النفطية انخفضت انخفاضاً طفيفاً في عام 2019م حيث بلغت 594424 مليون ريال، وانخفضت أيضاً نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة

مقارنة بعام 2018م حيث بلغت 64.1%، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت قيمة الإيرادات العامة مقارنة بعام 2018م حيث بلغت 926846 مليون ريال، ولكن الموازن العامة للدولة حققت عجزاً نتيجة زيادة المصروفات العامة مقارنة بعام 2018م حيث بلغت (1059444) مليون ريال.

مما سبق تتضح الأهمية النسبية الكبيرة للإيرادات النفطية بالنسبة إلى الإيرادات العامة؛ فالموازنة العامة للدولة في الاقتصاد السعودي تعتمد اعتماداً أساسياً عليها في تغطية المصروفات العامة، ولذا تعتبر محدد رئيسي للأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تتأثر المصروفات العامة والأنشطة الاقتصادية وبقوة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يخلق حالة من عدم اليقين حول الإيرادات العامة. وهذا يمثل اختلالاً كبيراً في الموازنة العامة للدولة؛ بسبب انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الإيرادات العامة.

المحور الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الميزان التجاري السعودي للفترة (2001–2019م):

تشكل الصادرات النفطية جزءً مهماً من التجارة الخارجية للاقتصاد السعودي، ويوضح ذلك بيانات الميزان التجاري؛ الذي يلخص الفارق بين مجموع صادرات الدولة وواردتها من السلع والخدمات (ساموبلسون، 2006: 700). وقد يحقق الميزان التجاري فائضاً؛ وذلك عندما تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، وقد يحقق عجزاً؛ وذلك عندما تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات، وقد يحقق توازناً؛ عندما تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات.

جدول رقم (4) أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري السعودي للفترة (2001–2019م)

السنة (1)	إجمالي الصادرات (مليون ريال) (2)	الصادرات النفطية (مليون ريال) (3)	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية ٪ (4)	إجمالي الواردات (مليون ريال) (5)	الميزان التجاري (مليون ريال) (6)
2001	254898	224205	88.5	116931	137967
2002	271741	239305	88.0	121088	150653
2003	349664	308517	88.2	156391	193273
2004	472491	415297	88.9	177659	294832
2005	677144	605881	89.4	222985	454159
2006	791339	705811	89.1	261402	529937
2007	874403	769935	88.0	338088	536315
2008	1175482	1053732	90.4	431753	743729
2009	721109	611490	85.9	358290	362819
2010	941785	807175	86.0	400736	541050
2011	1367620	1191051	87.0	493449	874171
2012	1456502	1263555	87.5	583473	873029
2013	1409523	1207080	86.3	630582	778941
2014	1284122	1067091	83.0	651876	632246
2015	763313	573411	75.1	655033	108280
2016	688423	510729	74.1	525636	162787
2017	831881	638402	77.4	504447	327435
2018	1103900	868437	79.6	513993	589908
2019	980681	758887	77.4	541256	439425

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، احصائيات التجارة الخارجية، سنوات مختلفة. 2- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ملحوظة: العمود رقم (4) من إعداد الباحثان.

لقد تطورت قيمة الواردات والصادرات في الفترة (2001–2019م) فقد بلغت قيمة الواردات 541256 مليون ريال عام 2019م مقابل 116931 مليون ريال عام 2001م، ومن ناحية أخرى فقد بلغت قيمة الصادرات 980681 مليون ريال عام 2019م مقابل 254898 مليون ريال عام 2001م، وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الصادرات 88.2% عام 2001، ثم انخفضت إلى 77.4% عام

2019م، وخلال الفترة حقق الميزان التجاري فائضاً (قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات). وترتفع قيمة فائض الميزان التجاري بسبب التقلبات الإيجابية لأسعار النفط العالمية، وتنخفض قيمته بسبب التقلبات السلبية لأسعار النفط العالمية. وهذا الفائض يزيد من قدرة الاقتصاد السعودي على تأمين وارداته.

يوضح الجدول رقم 4 أن قيمة الصادرات النفطية في الفترة (2001–2003م) قد ارتفعت من 224205 مليون ريال عام 2001م إلى 308517 مليون ريال عام 2003م، وترتب على ذلك ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات من 254898 مليون ريال عام 2001م إلى 349664 مليون ريال عام 2003م، وأدى ذلك إلى زيادة قيمة الواردات من 116931 مليون ريال عام 2001م إلى 156391 مليون ريال عام 2003م، وقد حقق الميزان التجاري خلال هذه الفترة فائض قدره 193273 مليون ريال عام 2003م بعد أن كان 137967 مليون ريال عام 2001م، وذلك نتيجة الانتعاش الطفيف في أسعار النفط العالمية.

ويتبين من بيانات الجدول رقم 4 في الفترة (2004–2008م) ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط والطلب عليه، فقد ارتفعت قيمتها من 415297 مليون ريال عام 2004م إلى 1053732 مليون ريال عام 2008م، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات من 472491 مليون ريال عام 2004م إلى 1175482 مليون ريال عام 2008، ومن ثم ارتفعت قيمة الواردات من 177659 مليون ريال عام 2004م إلى 431753 مليون ريال عام 2008م، وبالرغم من ارتفاع قيمة الواردات خلال هذه الفترة إلا أن فائض الميزان التجاري قد ارتفع من 294832 مليون ريال عام 2003م إلى 743729 مليون ريال عام 2008م، نتيجة زيادة نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات من 88.9% عام 2004م إلى 90.4% عام 2008م. وتشير بيانات الجدول رقم 4 إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية في عام 2009م، بسبب تقلبات أسعار النفط نتيجة

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008م، فقد انخفضت قيمتها من 1053731 مليون ريال عام 2008م إلى 611490 مليون ريال عام 2009م، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات من 1175482 مليون ريال عام 2008م إلى 721109 مليون ريال عام 2009م، نتيجة انخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 90.4% عام 2008م إلى 85.9% عام 2009م، وترتب على ذلك انخفاض قيمة الواردات بمقدار 17.0% مقارنة بعام 2008م، وترتب على هذه الانخفاضات انخفاض قيمة فائض الميزان التجاري بنسبة 51.21% مقارنة بعام 2008م.

ولقد واصلت قيمة الصادرات النفطية في الارتفاع خلال الفترة (2010–2013م) فقد ارتفعت من 807175 مليون ريال عام 2010م إلى 1207080 مليون ريال عام 2013م، بسبب زيادة أسعار النفط والطلب عليه، وارتفاع متوسط انتاج الاقتصاد السعودي من النفط الخام من 9.3 مليون برميل يومياً في عام 2011م إلى 9.8 مليون برميل يومياً عام 2012م (التقرير السنوي، 2014). وبالرغم من الارتفاع في قيمتها فإن نسبة مساهمتها إلى إجمالي الصادرات ظلت ثابتة عند حوالي 86.0%، وقد ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات من 941785 مليون ريال عام 2010م إلى 1409523 مليون ريال عام 2013م، وترتب على زيادة قيمة إجمالي الصادرات زيادة قيمة الواردات من 400736 مليون ريال عام 2010م إلى 630582 مليون ريال عام 2013م، وبالرغم من زيادة قيمة الواردات إلا أن قيمة فائض الميزان التجاري قد ارتفعت من 541050 مليون ريال عام 2010م إلى 778941 مليون ريال عام 2013م.

ويلاحظ من الجدول رقم 4 انخفاض قيمة الصادرات النفطية في الفترة (2014–2016م) من 1067091 مليون ريال عام 2014م إلى 510729 مليون ريال عام 2016م، وقد انخفضت أيضاً نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 83.0%

عام 2014م إلى 74.1% عام 2016م، وذلك نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية نتيجة للأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية. الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات من 1284122 مليون ريال عام 2014م إلى 688423 مليون ريال عام 2016م، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض قيمة الواردات من 651876 مليون ريال عام 2014م إلى 525636 مليون ريال عام 2016م، وقد حقق الميزان التجاري قد فائضاً خلال تلك الفترة، بالرغم من انخفاض قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع متوسط إنتاجية الاقتصاد السعودي من النفط من 10.19 مليون برميل يومياً عام 2015م إلى 10.49 مليون برميل يومياً عام 2016م (التقرير السنوي، 2017).

ولقد حدث تحسن في قيمة الصادرات النفطية وفي نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات للفترة (2017–2019م) بسبب انتعاش أسعار النفط والطلب عليه. جدول رقم 4 يوضح ارتفاع قيمة الصادرات النفطية إلى 868437 مليون ريال عام 2018م مقابل 638402 مليون ريال عام 2017م، وبلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات 79.6% عام 2018م مقابل 77.4% عام 2017م. وأدى ذلك إلى زيادة قيمة إجمالي الصادرات إلى 1103900 مليون ريال عام 2018م مقابل 831881 مليون ريال عام 2017م، وفي نفس الفترة ارتفعت قيمة الواردات إلى 513993 مليون ريال عام 2018م مقابل 504447 مليون ريال عام 2017م. وعلى الرغم من زيادة قيمة الواردات إلا إن الميزان التجاري السعودي قد حقق فائضاً؛ ويرجع ذلك إلى أن نسبة زيادة قيمة الواردات أقل من نسبة زيادة قيمة إجمالي الصادرات مقارنة بعام 2017م.ولكن في عام 2019م انخفضت قيمة الصادرات النفطية مقارنة بعام 2018م حيث بلغت 758887 مليون ريال، وأيضاً انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات حيث بلغت 77.4%، وذلك نتيجة انخفاض قيمة إجمالي الصادرات إلى 980681 مليون ريال، وبالرغم من ذلك فقد

ارتفعت قيمة الواردات إلى 541256 مليون ريال، وحقق الميزان التجاري فائضاً قدره 439425 مليون ريال.

مما سبق تتضح الأهمية النسبية للصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية في الاقتصاد السعودي، مما يعني وجود ارتباط قوي ووثيق بين الصادرات النفطية والصادرات الكلية؛ فترتفع قيمة الميزان التجاري بسبب التقلبات الإيجابية في أسعار النفط، وتنخفض قيمة فائض الميزان التجاري بسبب التقلبات السلبية في أسعار النفط. ويمثل ذلك اختلالاً هيكلياً في الميزان التجاري، لانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في إجمالي الصادرات، مما يعرض الاقتصاد السعودي إلى صدمات قوية ناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

المحور لخامس: عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على بعض المتغيرات الرئيسة للاقتصاد الكلي السعودي للفترة (2001–2019م) عن طريق بعض الاختبارات والنماذج القياسية ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية، حيث تم استخدام برنامج e-views 8.1 في عملية التحليل ، ويتكون نموذج الدراسة من المتغيرات التالية:

حيث تكون الصيغة العامة للمعادلات في العلاقات تحت الدراسة على النحو التالي:

$$GDP = f(OIL - P) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$G\text{-}REV = f(OIL - P) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$G\text{-}EXPNS = f(OIL - P) \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$TRADE\text{-}B = f(OIL - P) \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

المتغير المستقل أسعار النفط OIL-P.

المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP.

المتغير التابع الإيرادات الحكومية G-REV، المصروفات الحكومية G-EXPNS.

المتغير التابع الميزان التجاري TRADE-B

ويتم توضيح ووصف العلاقة الزمنية لتقلبات أسعار النفط العالمية بمتغيرات الدراسة كما يلي:

أولا: العرض الوصفي للسلسة الزمنية لمتغيرات الدراسة:

يتضح من الشكل البياني رقم 1 والذي يوضح متغيرات الدراسة في صورة سلسلة زمنية من 2001م إلى 2019م، بالنسبة لمتغير أسعار النفط OIL_P يلاحظ استمرارا الارتفاع حتى فترة الأزمة المالية العالمية والتي شهدت انخفاضا ملحوظا في أسعار النفط العالمية في 2008 و2009، ثم بعد ذلك ارتفاع ومن ثم بعد ذلك حدث انخفاض من العام 2013 والى العام 2017 م ثم بدأت من جديد أسعار النفط العالمية بالارتفاع، ويلاحظ من شكل المنحنى التذبذب الواضح في أسعار النفط. وبالنسبة لمتغير الميزان التجاري TRADE_B ومتغير الإيرادات الحكومية G_REV يلاحظ ان التغيرات فيهما تحاكي نوعا التذبذبات في أسعار النفط العالمية. بالنسبة لمتغير النفقات الحكومية G_EXPNS يلاحظ أنها تزيد بشكل ثابت خلال الفترة 2001 الي 2019 ولا تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية ما عدا في الفترة من 2014 إلى 2016 يلاحظ تأثرها بالانخفاض في أسعار النفط العالمية.

شكل رقم (1) تطور متغيرات الدراسة (أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، الميزان التجاري) للفترة (2001–2019م)

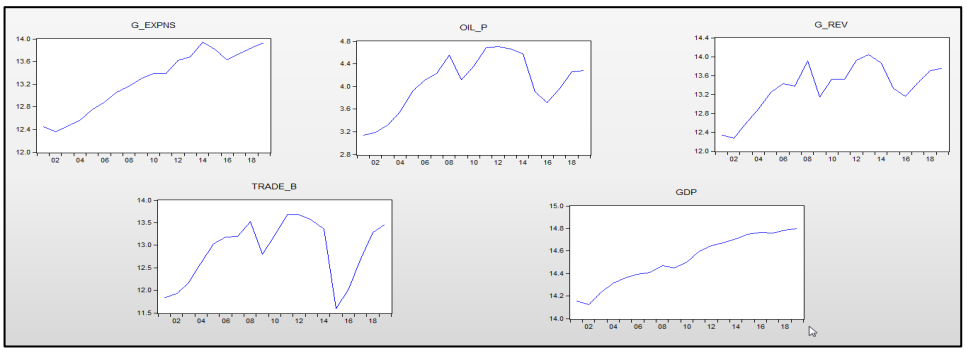

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول رقم (1،2،3،4)

ثانيا عرض المتغيرات في الصورة اللوغاريتمية:

الشكل رقم (2) يوضح الخط الزمني لتقلبات أسعار النفط وكذلك التغيرات في متغيرات الدراسة، حيث يتضح جليا أن التقلبات التي حدثت في أسعار النفط في الفترتين الأولى حدوث الأزمة المالية العالمية GFC في 2009م والفترة الثانية في 2015م، يلاحظ ان المتغيرات التي تأثرت بهذه التقلبات كانت الإيرادات الحكومية G_REV ومتغير الميزان التجاري TRADE_B وكذلك يلاحظ الارتفاع في هذين المتغيرين الفترة التي صاحبت الارتفاع في أسعار النفط في ذلك الوقت.

شكل رقم (2) الخط الزمنى لتقلبات أسعار النفط ومتغيرات الدراسة للفترة (2001-2019م)

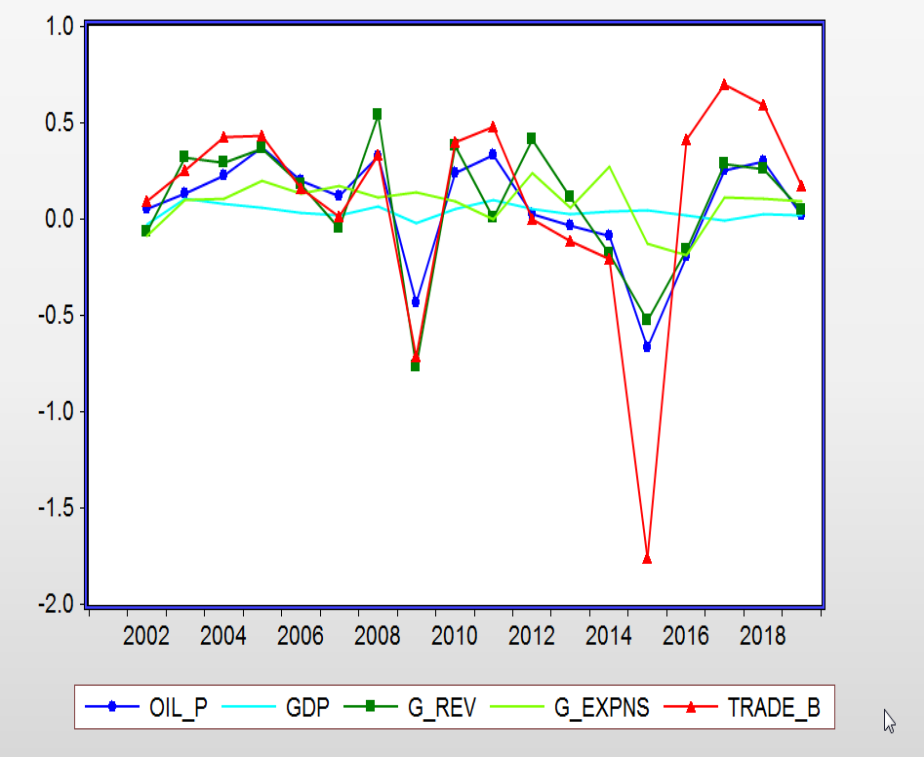

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول رقم (1،2،3،4).

ثالثاً: اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في أسعار النفط OIL_P – الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP – الإيرادات الحكومية G_REV – المنصرفات الحكومية G_EXPNS – الميزان التجاري TRADE_B.

نتيجة اختبار سكون جميع متغيرات النموذج في صورة المستويات Levels:

جدول رقم (5) اختبار سكون لمتغيرات النموذج في صورة المستويات

Group unit root test: Summary
Series: G_REV, G_EXPNS, GDP, OIL_P, TRADE_B

Sample: 2001 2019
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.45545	0.0728	5	90
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.41707	0.3383	5	90
ADF - Fisher Chi-square	9.95542	0.4444	5	90
PP - Fisher Chi-square	11.8456	0.2955	5	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

يلاحظ ان جميع المتغيرات غير مستقرة وهي في صورة المستويات، لأن القيمة الاحتمالية لجميع الإحصائيات كانت أكبر من القيمة المعنوية 0.05.

نتيجة اختبار متغيرات النموذج في صورة الفرق الأولى:

جدول رقم (6) اختبار سكون متغيرات النموذج في صورة الفروق الأولى

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.11313	0.0000	5	85
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.87129	0.0000	5	85
ADF - Fisher Chi-square	48.3345	0.0000	5	85
PP - Fisher Chi-square	48.1235	0.0000	5	85

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

يلاحظ أن جميع المتغيرات مستقرة، وهي في صورة الفروق الأولى، لأن القيمة الاحتمالية لجميع الإحصائيات كانت أقل من القيمة المعنوية 0.05.

رابعاً: تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (7) يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة، وجميعها موضوعة في صورة الفروق الأولى اللوغريتمية.

جدول رقم (7) يوضح تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

النموذج القياسي المقدر	تفسير نتائج النموذج	الصورة التقديرية للنموذج ومعاملاته
نموذج تقلبات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي	لا يوجد تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	Variable / Coefficient / Std. Error / t-Statistic / Prob. OIL_P: 0.046614 / 0.030712 / 1.517773 / 0.1486 C: 0.032815 / 0.008438 / 3.889092 / 0.0013

نموذج أسعار النفط والإيرادات الحكومية	يوجد تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على متغير الإيرادات الحكومية، حيث يكون التأثير طردي ارتفاع أسعار النفط يزيد من الإيرادات والعكس صحيح، كذلك نلاحظ ان التقلبات تفسر حوالي 70٪ من التغيرات في الإيرادات الحكومية وذلك من خلال قيمة معامل التحديد R-Square	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_P	1.033553	0.165721	6.236698	0.0000
C	0.012965	0.045530	0.284752	0.7795

R-squared	0.708542	Mean dependent var	0.078309
Adjusted R-squared	0.690326	S.D. dependent var	0.337808
S.E. of regression	0.187984	Akaike info criterion	-0.400476
Sum squared resid	0.565410	Schwarz criterion	-0.301546
Log likelihood	5.604286	Hannan-Quinn criter.	-0.386835
F-statistic	38.89640	Durbin-Watson stat	3.007947
Prob(F-statistic)	0.000012		

تابع جدول رقم (7) تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

النموذج القياسي المقدر	تفسير نتائج النموذج	الصورة التقديرية للنموذج ومعاملاته
نموذج تقلبات أسعار النفط والمنصرفات الحكومية	لا يوجد تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على المصرفات الحكومية	
نموذج تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري	يوجد تأثير معنوي للتقلبات في أسعار النفط على متغير الميزان التجاري، حيث يلاحظ وجود تأثير ايجابي لارتفاع أسعار النفط يزيد من الفائض في الميزان التجاري والعكس صحيح، كذلك نلاحظ ان التقلبات تفسر حوالي 78٪ من التغيرات في الميزان التجاري وذلك من خلال قيمة معامل التحديد R-Square	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_P	0.166633	0.099605	1.672938	0.1138
C	0.072151	0.027366	2.636561	0.0180

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_P	1.834658	0.240785	7.619481	0.0000
C	-0.025807	0.066153	-0.390112	0.7016

R-squared	0.783949	Mean dependent var	0.090185
Adjusted R-squared	0.770445	S.D. dependent var	0.570073
S.E. of regression	0.273132	Akaike info criterion	0.346720
Sum squared resid	1.193622	Schwarz criterion	0.445650
Log likelihood	-1.120477	Hannan-Quinn criter.	0.360361
F-statistic	58.05648	Durbin-Watson stat	2.098449
Prob(F-statistic)	0.000001		

يلاحظ من خلال نتائج النماذج القياسية المقدرة أنه لم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي. بينما وضح هذا التأثير بجلاء على متغير الإيرادات الحكومية، وهذا يدلل أن الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل أساسي على الزيادة أو الانخفاض الذي يحدث في أسعار النفط العالمية. كذلك يلاحظ من خلال نتائج النماذج القياسية أعلاه أن مستوى المنصرفات للدولة لا تتأثر كثيرا بالتقلبات في أسعار النفط العالمية بينما تتأثر تدفقات العائدات الناتجة عن الصادرات النفطية على الميزان التجاري.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

عدم وجود تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

وجود تأثير معنوي موجب لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات الحكومية، وأن التقلبات في أسعار النفط تفسر حوالي 70% من التغيرات في الإيرادات الحكومية، ولا يوجد تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على المصروفات الحكومية.

وجود تأثير معنوي لتقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، حيث يزيد الفائض مع زيادة أسعار النفط والعكس صحيح، وأن تقلبات أسعار النفط تفسر حوالي 78% من التغيرات في الميزان التجاري.

أن تحديد أسعار النفط العالمية يتم طبقاً لقوى العرض والطلب العالمي بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها.

يعتمد الاقتصاد السعودي وبدرجة كبيرة نسبياً على الإيرادات النفطية، بينما تشكل القطاعات الأخرى نسبة ضئيلة في تركيبة المتغيرات الاقتصادية الرئيسة الكلية، وذلك يجعله عرضه للتقلبات في أسعار النفط العالمية.

انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي السعودي ويؤدي ذلك إلى مضاعفة الواردات مما يعزز الاختلال الهيكلي.

التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

ضرورة التنويع الاقتصادي للحد من تأثيرات تقلبات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السعودي.

استغلال فوائض الإيرادات النفطية في عمل مشروعات استثمارية مستدامة في القطاعات الأخرى من أجل زيادة نسبة مساهمتها في المتغيرات الرئيسة للاقتصاد السعودي.

استغلال الاحتياطيات النفطية المتاحة بما يكفل حقوق الجيل الحالي والقادم.

التحذير من عصر ما بعد النفط لتفادي انهيار الاقتصاد السعودي.

المراجع:

بن سبع حمزة، 2012م، "أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر دراسة قياسية باستخدام تقنية (VAR) للفترة (1970–2010م)"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

جواد شاكر فريح، سالم محمد معطش العنزي، 2018م، "قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990–2015م): دراسة تطبيقية"، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية"، ص ص 1573–1602، شبكة المؤتمرات العربية، تركيا.

حامد عبدالمجيد دراز، 2004م، "السياسة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

حسام علي داود، خالد محمد السواعي، 2016م، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

حسن ياسين طعمة، محمود حسين الوادي، 2012م، "الاقتصاد الرياضي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ساموبلسون، بول آ، نوردهاوس، ويليام د.، 2006م، "الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، عمان.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

عبدالخالق فاروق، 2001م، "النفط والأموال العربية في الخارج: خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر"، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.

عدنان خولة، أقاسم حسناء، مقدم عبدالجليل، 2019م، "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، ص ص 249–263، جامعة بشار، الجزائر.

عطية عبدالقادر، 2000م، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

كريم سالم حسين، 2018م، "أثر أسعار النفط الخام العالمية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2015م)، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.

فتحية خوميجة، كريمة فرص، 2019م، "آثار تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة (2004–2016م)"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر.

محمد كامل خفيف، باقر كرجي حبيب، 2019م، "قياس وتحليل أثر تقلبات سوق النفط الخام العالمية على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد السعودي للمدة (1990–2016م)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 93، ص ص 1–33، جامعة الكوفة، العراق.

الهيئة العامة للإحصاء، نشرة الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية، إحصاءات التجارة الخارجية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

_Maddala, S. G. and Kim, I., (1998) Unit Root, Cointegration and Structural Change. Cambridge University Press, Cambridge.

المواقع الإلكترونية:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_42_2006_11_12.rar

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_44_2008_09_23.pdf

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_45_2009_08_31.pdf

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_46_2010_11_14.pdf

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/6500_R_Annual_Ar_47_2011_10_27.pdf

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_48_2013_02_19.pdf

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_49_2013_12_23.pdf
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_50_Apx.pdf
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/5600_R_Annual_Ar_51_Apx.pdf
www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_52th-AR.pdf
www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_53th-AR.pdf
www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_54th-AR.pdf
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_55th-AR.pdf
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ft_year_r_2014_0.pdf
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/merchandise_exports_and_imports_of_the_kingdom_of_saudi_arabia_-_year_2018ar.pdf
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ar-exp-bul-2009_1.pdf
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ar-imp-bul-2009_1.pdf